مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 25 عدد: 60 السنة: 2021

كرونولوجيا البطالة والتشغيل في الجزائر المستقلة (من البطالة الأمية إلى بطالة حاملي الشهادات)

Unemployment and employment chronology in Algeria post-independence (From illiteracy to graduate unemployment)

بن قيلة سلمان[1]
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
s.benkila@univ-chlef.dz

بومدفع الطاهر
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
t.boumedfa@univ-chlef.dz

تاريخ الوصول 2020/12/15 القبول 2021/05/29 النشر على الخط 2021/10/30
Received 15/12/2020 Accepted 29/05/2021 Published online 30/10/2021

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرتي البطالة والتشغيل وتتبع مراحل تطورهما عبر تاريخ الجزائر المستقلة، وذلك لفهم بنية وهيكلة البطالة وتحليل العوامل التي أدت إلى تشكلها على الشكل الذي هي عليه في الوقت الراهن؛ وتوصل البحث إلى أنه لسياسة الدولة في محاربة البطالة وفق رؤية اجتماعية، والإصلاحات والتعديلات الهيكلية التي مست الاقتصاد الجزائري، الأثر البالغ في تشكل وتطور البطالة من البطالة الأمية في فترة السبعينات والثمانينات إلى بطالة حاملي الشهادات في الوقت الراهن، والاعتماد على الريع البترولي في الإنفاق على التشغيل دائمًا ما كان يتأثر بعوامل لا يمكن التحكم فيها، حيث تبقى معدلات البطالة والتشغيل دائمًا رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: البطالة، التشغيل، المخططات التنموية، البطالة الأمية، بطالة حاملي الشهادات.

Abstract:

The research aims to highlight the unemployment and employment phenomenon and track their evolution throughout the history of Algeria after independence, which allows understanding the structure of the phenomenon studied and analysis the different factors that have led to the current situation; It has been found that the transition from illiteracy unemployment that prevailed in the seventies and eighties to the actual graduate unemployment is a result of the social vision which characterized the state policies implementations against the unemployment phenomenon. Moreover, the results showed that the reforms and the restructure of Algerian economy had a significant effect on this transition. Finally, it is important to mention that the reliance on oil rents in spending on employment has always been effected by factors that cannot be controlled, that is why unemployment and employment rates are always related to oil prices swings in the global markets.

Keywords: Unemployment, Employment, Development plans, Illiteracy unemployment, Graduate unemployment.

[1] المؤلّف المرسل: بن قيلة سلمان البريد الإلكتروني: s.benkila@univ-chlef.dz

1.مقدمة:

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعًا هشًا وواقعًا مؤلمًا في جميع المجالات دون استثناء، فقد حطّم المستعمر الفرنسي جميع مقومات الدولة كما حاول تحطيم بناءات المجتمع، الأمر الذي كان له الأثر البالغ على مختلف القطاعات والأنساق؛ فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ألقى كل من البطالة والفقر بظلالهما على كافة شرائح المجتمع، "فعدد البطالين كان يقدر بعد سنة واحدة من الاستقلال بمليوني بطّال وهو ما يمثل حوالي 45% من مجموع السكان"[1]، فالفرد الجزائري الذي كان يعاني من الأمية وقلة أو غياب التكوين وجد نفسه في موقف ضعف أمام سوق شغل شحيح في عرضه لفرص العمل في ظل غياب مؤسسات وسياسة اقتصادية قادرة على امتصاص حجم العاطلين، وفي ظل افتقاده الكفاءة التي تمكنه من طلب العمل من موقع قوة خاصة في المؤسسات التي تركها المستعمر الفرنسي؛ وقد عمدت الدولة التي عانت في السنوات الأولى من الاستقلال من غياب الاستقرار السياسي إلى تدارك الوضع من خلال تبنيها النهج الاشتراكي وشروعها في عملية بناء الاقتصاد الوطني، الذي شهد جملة من التحولات والتغيرات، وقد حظيت مسألة التشغيل ومحاربة البطالة بالاهتمام الوافر من قبل القائمين على تسيير شؤون البلاد، مرت مع مرور الزمن بعدد من المراحل التي اتسمت كل منها بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها وفقًا لتغير السياسات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ويعتبر تاريخ الظاهرة الاجتماعية مسألة محورية وضرورية لفهمها وتفسيرها تفسيرًا صحيحًا، فلا يمكن فهم أي ظاهرة إلا من خلال ردها إلى السياق التاريخي الذي ظهرت ونشأت وتطورت فيه؛ وفي البحث الحالي يرى الباحثان أن دراسة تاريخ البطالة والتشغيل منذ الاستقلال إلى الوقت الراهن مسألة محورية بغية الوصول إلى خصائص الظاهرة وتطورها وانعكاساتها والعوامل المرتبطة بها إلى أن بلغت الوضع الذي هي عليه في الوقت الراهن، رغم ما لها من إرهاصات وارتباطات تمتد إلى ما قبل الاستقلال؛ وذلك من خلال محاولة معالجة الإشكالية التالية: **ما هي أبرز المراحل والمحطات التي مرت بها ظاهرة البطالة في تاريخ الجزائر المستقلة في تحولها البنيوي من البطالة الأمية إلى بطالة حاملي الشهادات؟**

وهي الإشكالية التي تتفرع عنها التساؤلات البحثية التالية:

- ما هي آليات التشغيل التي اعتمادها في مواجهة البطالة في كل مرحلة من هذه المراحل؟ وما هي خصائص كل مرحلة؟
- كيف تطورت الظاهرة عبر الزمن إلى أن وصلت إلى الشكل الذي هي عليه حاليًا؟
- ما هي أبرز العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ساهمت في تطورها على هذا الشكل؟

حيث يهدف البحث من خلال معالجة الإشكالية إلى عرض المراحل المختلفة التي عرفها المجتمع الجزائري فيما يتعلق بالبطالة والتشغيل منذ الاستقلال إلى الوقت الراهن، والسياسات التي تم اعتمادها في مواجهة البطالة، وذلك بغية تشريح وفهم بنية وهيكلة الظاهرة وأسبابها وتطورها إلى أن وصلت إلى الشكل الذي هي عليه؛ وقد اعتمد الباحثان في ذلك على المنهج التاريخي الذي

[1] بوخلوف محمد، *اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1984، ص 178.

يتناسب مع طبيعة الموضوع وإشكالية وأهداف البحث، وذلك من خلال العرض النظري للتطور التاريخي لكل من البطالة والتشغيل، مدعمين ذلك بالأرقام الإحصائية عبر مختلف المراحل التي مرت بها.

2. مرحلة التخطيط المركزي (1966-1979):

منذ بداية هذه المرحلة اتجهت الدولة الجزائرية في سياستها نحو الفكر الاشتراكي القائم على توجيه الاقتصاد من خلال سيطرة حكومية مباشرة، سعيًا منها إلى تخفيف الأعباء الاجتماعية الثقيلة التي خلفتها التركة الكولونيالية للمستعمر الفرنسي طيلة أكثر من قرن من الزمن، خاصة فيما يتعلق بآفتي البطالة والفقر، وتبعا لذلك تم تبني تسيير الاقتصاد الوطني وفق آلية التخطيط المركزي خلال الفترة 1966-1979؛ "شهدت هذه الفترة تطبيق ثلاثة مخططات تنموية (المخطط الثلاثي 1967-1969، المخطط الرباعي 1970-1973، المخطط الرباعي 1974-1977)، عرفت خلالها اليد العاملة في المجتمع الجزائري تحولا من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي، وتضاعف بموجبها حجم التوظيف في القطاع الثانوي (خارج قطاع الزراعة)"[1]؛ وقد مرت المرحلة جملة من المحطات التي يتعين الوقوف عندها لما لها من تأثير مباشر أو غير مباشر على تطور معدلات البطالة بين الارتفاع والانخفاض وعلى سياسة التشغيل التي تبنتها الدولة، بداية بتطبيق المخططات التنموية والتصنيع مرورا بتأميم المحروقات وصولا إلى تطبيق الثورة الزراعية.

فقد عانت القوى العاملة في المجتمع الجزائري خاصة الريفية منها خلال بداية هذه الفترة من البطالة الموسمية، فحسب تقدير سنة 1967 كان يمس هذا النوع من البطالة حوالي 1,54 مليون شخص يعملون أقل من 30 يومًا في السنة، إضافة إلى ما يزيد عن مليون شخص يعانون من البطالة المقنعة ونحو 50.000 شخص يعانون من البطالة السافرة[2]؛ ومن جانب آخر أظهر الإحصاء العام للسكان سنة 1966 أن عدد السكان القادرين على العمل بلغ 2,56 مليون شخص أي 21% من مجموع السكان، منهم 1,76 مليون شخص فقط يشتغلون فعليًا، بينما 845.000 شخص بدون عمل، وفي سنة 1970 قدر عدد السكان القادرين على العمل بحوالي 2,75 مليون شخص[3]؛ كما قدرت نسبة البطالة في بداية المرحلة سنة 1966 بِـ 32,9% لتنخفض مع نهايتها وتصل إلى 22% سنة 1977[4]، وقد كان هذا الانخفاض النسبي نتيجة جهود التنمية خاصة في المخططات التي مست قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية.

---

[1] Safir Nadji, *Essais d'analyse sociologique (Emploi, Industrialisation et Développement)*, Entreprise Nationale des Arts Graphiques, Alger, Tome 2, 1985, p 181.

[2] بوخلوف محمد، مرجع سابق، ص 181.

[3] السويدي محمد، *مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1990، ص 103.

[4] تقارير الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S).

1.2 . سياسة المخططات التنموية ودورها في التخفيف من حدة البطالة:

عرف التشغيل تطورًا كبيرًا من الناحية الكمية منذ اعتماد سياسة التخطيط بداية من سنة 1967، حيث تم خلق ديناميكية جديدة بفضل الحجم الاستثماري المعتمد في المخططات التنموية الثلاثية والرباعية، خاصة على صعيد قطاع البناء والأشغال العمومية، وكذلك الأمر في قطاع الصناعة الذي شهد لأول مرة دخول الجزائر عالم التصنيع، حيث بلغ المعدل السنوي لعدد المناصب المستحدثة طيلة سنوات المرحلة 114.500 منصب عمل سنويا، والمتوسط السنوي لحجم الاستثمار 42,2 مليار دينار جزائري، فالعلاقة بين ديناميكية الاستثمار وديناميكية التشغيل كانت علاقة عضوية قوية لكنها تميزت بارتفاع تكاليفها، لأنه لخلق منصب شغل واحد كان لابد من تحمل نفقات استثمارية متوسطة تصل إلى 368.599 دينار جزائري[1]، فقد تعاملت الجزائر مع مشكلة البطالة وفق رؤية اجتماعية منبعها الفلسفة الاشتراكية القائمة على اعتبار العمل حق يكفله الدستور ويجب على الدولة توفير منصب عمل لكل راغب فيه وباحث عنه.

في حين تميز النصف الثاني من هذه المرحلة بارتفاع حجم الطلب العام على العمل، حيث قدرت نسبة تغطية طلبات العمل بالعروض المقابلة لها بحوالي 35,17% سنة 1971 و31,91% سنة 1972 و30,95% سنة 1973، إضافة إلى سطوة مناصب العمل المؤقتة التي بلغت نسبتها 44,26% سنة 1971 و48,29% سنة 1972 و47,03% سنة 1973، حيث تراجعت نسبة العروض مقارنة بالطلبات مقابل زيادة في العمل المؤقت والعمل في القطاع غير الرسمي؛ كما ساهم تنظيم الهجرة إلى أوروبا في التقليل من حدة البطالة، حيث هاجر ما يقارب 250.000 شخص هجرة عمالية، إضافة إلى العملية الإدماجية في القطاع الإداري في الوظائف التابعة للقطاع العمومي، كما عرفت المرحلة كذلك تدخل الدولة في عملية تنظيم سوق العمل بإنشاء هيئات تنظم عملية التوظيف والهجرة نحو أوروبا (فرنسا بالدرجة الأولى)[2]؛ وعلى العموم تضاعف حجم التشغيل بين سنتي 1966 و1977 بأربعة أضعاف تقريبا بمناصب عمل أغلبها في قطاع البناء والأشغال العمومية، ورغم أن الصناعة قد حظيت باهتمام بالغ إلا أنها لم تحقق ما هو مرجو منها في مجال التشغيل، فقد خلق قطاع الصناعة خلال هذا العقد ما يقارب 230.000 منصب شغل بمعدل سنوي قدره 19.000 منصب، كانت خلالها الصناعات الثقيلة أكثر استقطابًا لليد العاملة مقارنة بالصناعات الخفيفة، وكان القطاع العمومي إلى غاية 1977 الأكثر توظيفًا بعدد إجمالي بلغ 514.509 عامل (68,86%) مقابل 232.769 عامل في القطاع الخاص (31,14%)، بينما تراجعت نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي من 49,99% سنة 1967 إلى 30,19% سنة 1977 [3]؛ وهذا ما يوضح بشكل جلي سيطرة الدولة على شؤون الاقتصاد وتحملها أعباء توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع، هذا الفكر الذي يعد دعامة الاشتراكية التي كانت تمثل النظام الاقتصادي

[1] رواب عمار وغربي صباح، *التكوين المهني والتشغيل في الجزائر*، مجلة الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 1، جامعة الشلف، جانفي 2011، ص 71،72.

[2] بن شهرة مدني، *الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2009، ص 164،165.

[3] Safir Nadji, Op.cit, pp 64-69.

السائد في الجزائر آنذاك، ويؤكد التحول الذي عرفه المجتمع الجزائري من العمل الزراعي إلى العمل في قطاعات أخرى (القطاع الصناعي بدرجة أولى)، وقد كان لذلك دور فاعل في التحولات السوسيو-مهنية التي عرفها المجتمع.

إضافة إلى ما سبق تنامت خلال هذه الفترة ظاهرة نزوح سكان الريف نحو المدن، الذي كثيرًا ما كان يتم بحثًا عن فرص عمل بأجر أعلى وعن حياة اجتماعية أكثر رخاءً، وقد ارتبطت هذه الظاهرة بعملية التصنيع التي شهدتها المدن الجزائرية الكبرى من أواخر الستينات وبداية السبعينات، والتي انعكست على عملية التصنيع نفسها، فتشغيل يد عاملة غير مؤهلة كان له آثاره السلبية على الآلة وعلى الإنتاج، "وقُدِر حجم الهجرة الداخلية في الفترة من 1966 إلى 1973 بحوالي 850.000 شخص غادر الريف باتجاه المدينة"[1]، وخلال الفترة من 1973 إلى 1977 بِـ 130.000 شخص سنويًا، كما ارتفع عدد سكان المدن من 3,7 مليون نسمة إلى 7,095 مليون نسمة (أي بارتفاع نسبي من 31% إلى 41% من المجموع الكلي للسكان)، وارتكز النزوح نحو المدن على الفئات الفقيرة من الريفيين التي تبحث عن أي عمل لا يتطلب مهارة [2]، وهو الأمر الذي كان له جملة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية على كل من الاقتصاد الوطني وعلى البناء الاجتماعي للمجتمع، وللحد من تنامي الظاهرة وللتقليل من حدة البطالة في الوسط الريفي قامت الدولة الجزائرية بتطبيق ما يعرف بالثورة الزراعية.

2.2.الثورة الزراعية ومواجهة البطالة في الريف الجزائري:

تعتبر الثورة الزراعية التي شُرِع في تطبيقها في الريف الجزائري منذ 1972 عملية تنمية كبرى استهدفت تحديث المناطق الريفية بقطاعيها الزراعي والرعوي، والعمل على تقريب الفوارق بين الريف والحضر، حيث تم إنشاء 312 تعاونية تحضيرية للاستثمار و793 تعاونية زراعية للاستغلال المشترك و1364 تعاونية زراعية للإنتاج، بلغ عدد المستفيدين منها حوالي 50.000 متعاون؛ كما تم إنشاء 131 قرية فلاحية حتى سنة 1979 تتوفر جميعها على متطلبات الحياة الحديثة آنذاك[3]، وقد كان لهذه القرى دورًا كبيرًا في خلق مناصب شغل لسكان الريف وفي المحافظة على نشاط السكان الرئيسي في مجال الزراعة، والحفاظ على التوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة في استقطاب اليد العاملة، لكن تميزت بتكلفتها الباهظة التي كلفت الخزينة العمومية الكثير دون أن تتمكن من تحقيق درجة عالية من الأهداف المسطرة والنتائج المرجوة.

من خلال ما سبق عرضه يتضح أن التشغيل الكامل كان من الأهداف الرئيسية لمرحلة التخطيط المركزي، حيث ركزت الحكومة على استراتيجية التصنيع لضمان الاندماج الاقتصادي بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي، تميزت خلالها سياسة التشغيل بغلبة اليد العاملة الموسمية على الدائمة، وأصبحت برامج التصنيع محفزا للنزوح الريفي نتيجة للتفاوت في الدخل بين الصناعة والزراعة إلى جانب تركز المشاريع الصناعية في المدن الساحلية، فقد مكنت سياسة التصنيع المتبعة من تحويل اتجاه معدلات

[1] بلقاسمي سمية، *دراسة تحليلية للبطالة في الجزائر (تطورها وأهم السياسات المتبعة لمكافحتها)*، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 4، العدد 6، جامعة سكيكدة، ديسمبر 2016، ص 184.

[2] السويدي محمد، مرجع سابق، ص 105.

[3] نفس المرجع، ص ص 107-109.

البطالة[1]، كما خلقت مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في قطاع الصناعة حالة عدم توازن جهوي بين ولايات الوطن من جهة، وبين كل من المناطق الحضرية والريفية من جهة ثانية، إضافة إلى بروز مشكلة بناء المصانع في المناطق الريفية على الأراضي الصالحة للزراعة، الأمر الذي كان له أثر سلبي على قطاع الزراعة والإنتاج الفلاحي[2]، كما تميزت طبيعة المناصب المستحدثة في هذه الفترة بجملة من الخصائص تتلخص في نقطتين: الأولى الهيمنة الذكورية على المناصب المستحدثة حيث بقيت نسبة كبيرة من اليد العاملة النسوية خارج الاستخدام، والثانية أن مناصب الشغل المستحدثة لم تكن دائما منتجة بأتم معنى الكلمة أو أنها لم تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي[3]، فقد شكل الكثير من العاملين يد عاملة مكدسة تزيد عن الاحتياجات الفعلية للمؤسسات.

من جهة أخرى كان لتوجه الدولة الاشتراكي والذي فرضته جملة من العوامل أبرزها العامل السياسي المستمد من مسلمات الأفكار التي قامت عليها الثورة التحريرية، الأثر المباشر على تهميش القطاع الخاص، وتراجع دوره ومساهمته في العملية التنموية، "مما شكل فلسفة اجتماعية تقوم على أبوية الدولة، وساهم في انتشار ثقافة الإتكالية وانعدام روح المبادرة والاعتماد على ما تقدمه الدولة من خدمات في الصحة والتعليم وفتح مناصب الشغل وغيرها، وساهمت في تشكل ذهنية وأفكار المواطن نحو العمل أو ممارسة نشاط خارج القطاع العام"[4]، خاصة بعد تأميم المحروقات سنة 1971، حيث تحولت الدولة إلى دولة ريعية بالدرجة الأولى؛ ويبقى الإشكال الذي يطرح نفسه خلال هذه الفترة إضافة إلى حجم مناصب الشغل التي تم استحداثها مقارنة بمعدل النمو الديموغرافي وتطور الفئة النشيطة، وتكلفة هذه المناصب وجدواها الاقتصادية، هو مشكل خصائص وطبيعة اليد العاملة الجزائرية التي اتصفت بكونها يد عاملة زراعية وتعاني من قلة التعليم والأمية وكونها يد عاملة غير مؤهلة للعمل في القطاع الصناعي الذي كان يشكل أولوية بالنسبة للقائمين على تسيير شؤون البلاد، مما خلق مشكلة مردودية وإنتاجية الموارد البشرية عند استقطابها للعمل في القطاع الصناعي من جهة، ومشكلة اندماجها واغترابها في التنظيم الصناعي من جهة ثانية، فتحول الدولة إلى التصنيع لم يواكبه تحول مجتمعي على مختلف الأصعدة مثل التحول الذي عرفته المجتمعات الغربية والأوروبية أثناء الثورة الصناعية.

3. مرحلة التحول الإداري للإصلاحات وبروز الأزمة الاقتصادية (1980-1989):

بعد جملة السلبيات والنقائص التي عرفتها مرحلة التخطيط المركزي تم اللجوء إلى سياسة مختلفة تعرف بسياسة التخطيط اللامركزي، التي كان الهدف منها بعث التنمية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية لتمس مختلف المناطق الجغرافية ومختلف الفئات السكانية، حيث يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين، الأولى عرفت استمرار تطبيق المخططات التنموية وشهدت فيها معدلات البطالة تراجعًا

[1] زايد مراد وابن سالم محمد عبد الرؤوف، *دور مؤسسات سوق العمل في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر*، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 10، العدد 1، جوان 2013، ص 153،154.

[2] Safir Nadji, Op.cit, p 72.

[3] Bouzid Abdelmadjid, *Emploi et Chômage en Algérie (1967-1983),* Revue Cahiers du CREAD, Vomume 0, Numéro 2, Juin 1984, p 66.

[4] زرواتي رشيد وعوارم مهدي، *القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر: التطور والطموح فالتحديات*، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 6، العدد 22، مارس 2017، ص 107.

ملحوظًا، والثانية عرفت فيها البلاد أزمة اقتصادية حادة نتيجة تراجع أسعار النفط مما أثر بشكل سلبي على معدلات البطالة والتشغيل.

1.3. البرنامج الخماسي الأول (1980-1984):

وهو البرنامج الذي وضع أهداف تطوير مستوى إنتاجية العمل ومواصلة خلق فرص العمل من أجل تغطية الطلب المتزايد؛ حيث سجلت مصالح التشغيل خلال الفترة (1981-1984) معدلاً سنويًا لطلبات العمل قدره 157.943 طلب، ومعدلًا سنويًا لعروض العمل قدره 149.064 عرض[1]، أي بنسبة تغطية تجاوزت حاجز 94% وهي نسبة عالية اعتمدت فيها السلطات المعنية على عائد الريع البترولي لخلق مناصب الشغل وتوظيف العاطلين وتقليص نسبة البطالة؛ تميزت السنوات الأولى من هذه المرحلة بكثافة حجم الاستثمارات العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، مما ساهم في خلق أكثر من 561.000 منصب شغل سنويًا، وهذا ما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة طيلة الفترة 1980-1985[2]، حيث تشير الإحصائيات الرسمية أن معدل البطالة كان في انخفاض مستمر خلال هذه الفترة، فقد انخفض من 16,3% سنة 1982 إلى 8,7% سنة 1984[3].

وقد ساعد ارتفاع أسعار البترول على تحصين الكثير من الجزائريين من شبح البطالة، ولو أن ذلك كان على حساب الكفاءة والنجاعة الاقتصادية، فكثيرًا ما كانت الدولة تتكفل بتنصيب العاملين في القطاعات غير المنتجة من جهة وبأعداد تزيد عن احتياجات المؤسسات التي يتم توظيفهم فيها من جهة ثانية، الأمر الذي جعلهم عرضة لنوع آخر من البطالة ألا وهو البطالة السافرة أو المقنعة، وقد تميزت البطالة في هذه المرحلة وبدرجة أقل من المرحلة التي سبقتها بكونها بطالة أمية، فقد مست بدرجة أكبر الفئات التي تعاني من تدني مستواها التعليمي والمهني، حيث كانت الشهادة المهنية أو التعليمية أو الجامعية بمثابة الدرع الذي يحمي صاحبه من شبح البطالة.

2.3. الأزمة الاقتصادية (1986-1989):

تزامنت هذه الفترة مع تطبيق المخطط الخماسي (1985- 1989)، وشهدت ارتفاع المديونة الخارجية من 15,9 مليار دولار سنة 1984 إلى 28,6 مليار دولار سنة 1989، ويرجع ذلك إلى تدني مداخيل الجزائر من المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط بداية من 1986 بنسبة وصلت إلى 50%، مما أدى إلى انخفاض الناتج عن تصدير المحروقات من 64.564 مليون دج سنة 1985 إلى 34.935 مليون دج سنة 1989[4]؛ إضافة إلى ذلك تزامنت الأزمة الاقتصادية مع مجموعة من العوامل الديموغرافية والاجتماعية التي زادت من حدتها، حيث تجاوز مجموع السكان القادرين على العمل (الفئة النشيطة) 4,5 مليون شخص سنة

[1] بن شهرة مدني، مرجع سابق، ص 167.

[2] داود فتيحة والمبارك محمد، *تدقيق الفعالية لسياسة التشغيل في الجزار للفترة 2000-2014*، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإدماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 12، العدد 13، جوان 2017، ص 53.

[3] تقارير الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S).

[4] كبير مولود، *دور البرامج التنموية في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1975-2001*، مجلة العلوم السياسية والإدارية، المجلد 3، العدد 1، ص 179.

1985، ثم 5,6 مليون شخص سنة 1989 [1]؛ لترتفع معدلات البطالة تبعًا لذلك بشكل غير مسبوق، فمن خلال الاطلاع على التقارير الرسمية للديوان الوطني للإحصاء نجد أن معدل البطالة قد قفز من 9,7% سنة 1985 إلى 21,4% سنة 1987 ثم تراجع بعض الشيء في نهاية المرحلة سنة 1989 حين بلغ 18,1%، وهي نسب ومعدلات عالية مقارنة بالمتوسط العالمي.

وتبقى أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 والظروف المصاحبة لها نقطة مفصلية ومحورية في تحول شكل وهيكلة البطالة في الجزائر، فالاقتصاد الريعي وسياسة التشغيل القائمة على تغليب الجانب الاجتماعي في التعامل مع الظاهرة على حساب الفعالية الاقتصادية، كان له جملة من التداعيات التي ألقت بظلالها على بنية مختلف الأنساق الفرعية المشكلة للنسق العام للمجتمع الجزائري وعلى وظائفها؛ كما عرفت المرحلة تغير دور الدولة في التشغيل وظهرت بذلك بطالة المتعلمين وخريجي الجامعات، مما ألزم القائمين على تسيير شؤون البلاد بالقيام بجملة من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كان أبرزها التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق).

4. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق (1990-1999):

عرفت هذه المرحلة الكثير من الأحداث والتداعيات التي كانت نتيجة لتراكم الآثار الناجمة عن المراحل السابقة، خاصة أزمة انهيار أسعار النفط والتحولات التي شهدها المجتمع الجزائري على مختلف الأصعدة والأنساق، كما عرفت سلسلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية التي ترتبت عنها مجموعة من الإجراءات كان لها تأثير مباشر وغير مباشر على تفاقم مشكلة البطالة وبلوغها أعلى مستوياتها، وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل التي يجب الوقوف عندها بنوع من التفصيل والتشريح والتحليل لفهم مشكلة البطالة وأسبابها وتحولاتها في المجتمع الجزائري.

1.4. تطبيق الإصلاحات والتعديلات الهيكلية:

تأزمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأولى من تسعينات القرن الماضي، وتفاقمت مشكلة البطالة التي بدأت معدلاتها تسجل ارتفاعًا غير مسبوق؛ حيث أدى انخفاض عوائد النفط إلى عجز في الميزانية العامة للدولة، وبعد فشل سياسة تمويل العجز بالاستدانة (ديون خارجية وديون داخلية)، كان طبيعيا البدء في إتباع سياسة انكماشية في الإنفاق لغرض التحكم في هذا العجز، وكان من ضمن إجراءاتها الحد من إنشاء مناصب العمل في الأجهزة الحكومية والمرافق العامة، مما أدى إلى تقلص عروض العمل، فبعد أن تم إنشاء حوالي 75.000 منصب عمل سنويا كمعدل للفترة 1985-1990، انخفض التوظيف إلى 50.000 منصب عمل كمعدل سنوي للفترة 1990-1994، ثم إلى 40.000 منصب عمل سنويا كمعدل للفترة 1994-1998، مما جعل معدلات البطالة تسجل ارتفاعًا غير مسبوق لتقفز من 18,1% سنة 1989 إلى 29,8% سنة 2000، أي تقريبا بزيادة بلغت 150% في مدة 11 سنة فقط[2].

فنظرًا لهذه المؤشرات ونظرًا للوضعية المتردية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة السابقة، لجأت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق مجموعة من الاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي (برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989، برنامج

[1] بن شهرة مدني، مرجع سابق، ص 171.

[2] زايد مراد وابن سالم محمد عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 154.

الاستعداد الائتماني الثاني 1991، برنامج التثبيت الهيكلي 1994، برنامج التعديل الهيكلي 1995)[1]؛ فخلال تطبيق هذه البرامج الاقتصادية، كانت الدولة مضطرة في كل مرة إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي بعد انتهاء فترة كل برنامج، من أجل الاستدانة مرة أخرى بغية الوصول إلى معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي والتقليل من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لانتهاج سياسة اقتصاد السوق، وكانت كل مرة مرغمة على إدخال إصلاحات على السياسة الاقتصادية تماشيًا مع شروط صندوق النقد الدولي والرزنامة المشروطة لدفع الأقساط الخاصة بالديون التي يتم منحها، ومن جملة هذه الشروط تخلي الدولة عن مساعدة بعض المؤسسات العمومية وفتح المجال أما القطاع الخاص، وإعادة النظر في سعر السلع والخدمات ومعدلات الصرف وأسعار الفائدة، وقد عرفت البلاد نتيجة لذلك ارتفاع عدد البطالين من 1,26 مليون بطال سنة 1991 ليصل سنة 1992 إلى 1,482 مليون بطال، ثم إلى 1,77 مليون بطال سنة 1993، وإلى 2,1 مليون بطال سنة 1994[2]، وهو ما يشكل نسبة لا يستهان بها من مجموع السكان ومن مجموع الفئة السكانية النشيطة، مما يخلق جملة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تزيد من تعقيد الوضع وتجعل المجتمع على صفيح ساخن وعرضة لمشكلات على أصعدة أخرى.

كما أن تعديل القوانين التشريعية والتنظيمية للعمل الذي أدخل مرونة أكبر في التشغيل وإجراءات إعادة النشاطات عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الوطنية والمحلية، نجمت عنها عمليات تسريح عدد كبير من العمال، إذ بلغ العدد المتراكم للعمال المسرحين 514.000 عامل، أي ما يعادل 8,8% من إجمالي السكان المشتغلين؛ وبلغ عدد العاطلين عن العمل من حاملي الشهادات 88.000 عاطل سنة 1995، وأكثر من 100.000 عاطل سنة 2000، و140.000 عاطل سنة 2001 [3]، مما أدى إلى ارتفاع معدل بطالة حاملي الشهادات من 11,9% سنة 1992 إلى 19,07% سنة 1997 (موزعين 48% ليسانس، 35% مهندسين، 17% دراسات عليا)[4]؛ كما أن نسبة 45% من فئة البطالين فقدوا مناصبهم نتيجة الإصلاحات الاقتصادية، منهم 10% تم طردهم، و11% تم تسريحهم في إطار سياسة تقليص العمالة، و11,4% نتيجة غلق المؤسسات و10,1% نتيجة حل المؤسسات والذهاب الإداري[5].

فمن خلال ما سبق ذكره يتبين أن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة كان حبيسًا لعدة عوامل خارجية منها المديونية، فكل مرة يتم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للاستدانة من أجل تمويل البرامج التنموية، لكن دائمًا ما كان يتم تسجيل عجز في الميزانية بسبب تراجع أسعار النفط أكثر، والفساد الاقتصادي الذي يشوب دائمًا التعاملات وقروض البنك الدولي من قبل

[1] كبير مولود، مرجع سابق، ص 180،179.

[2] كبير مولود، المرجع السابق، ص 178،177.

[3] يحيات مليكة، *سياسة التشغيل الملائمة في الجزائر للتغلب على البطالة المتعلمة في ظل التحديات الإقليمية والعالمية الراهنة*، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2005، ص 111،110.

[4] عبد الغني كحلة، *نحو مشروع مواءمة بين عرض حاملي الشهادات الجامعية وطلب سوق التشغيل في الجزائر-دراسة حالة خريجي جامعة المدية-*، الملتقى الدولي "الجامعة والتشغيل الاستشراف، الرهانات والمحك، ديسمبر 2013، جامعة عبد الرحمن فارس بالمدية، الجزائر.

[5] حمادي خديجة، *البطالة في الجزائر ومحاولة تقييم سياسات علاجها: دراسة قياسية للفترة 1970-2010*، مجلة معارف، السنة التاسعة، العدد 17، ديسمبر 2014، ص 309.

المسؤولين المحليين، خاصة في البلدان الإفريقية كما جاء في تقارير منظمة الشفافية العالمية، مما كان يدفع الدولة إلى إعادة جدولة الديون كل مرة، ما يترتب عنه ارتفاع حجم أعباء الدين أو الفوائد الربوية التي ترتفع بسبب التأخر في تسديد الدين، فالجزائر وكغيرها من دول العالم الثالث كانت رهينة لحسابات النظام الدولي الجديد الذي تم إعادة تشكيله بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ورهينة لتغول الرأسمالية الإمبريالية التي أساسها التحكم في اقتصادات الدول الضعيفة والفقيرة وإغراقها في الديون والتحكم فيها تبعًا لذلك، مع العمل على تخفيض أسعار النفط في البورصات العالمية وجعلها عاجزة على دفع ديونها، مما يضمن لهذه الدول التدخل تحت غطاء البنك وصندوق النقد الدوليين بحجة الإصلاحات والتعديلات الهيكلية التي الهدف منها التحكم في هذه الدول وإضعافها أكثر، وإبقائها دول استهلاكية وسوق لتوريد السلع والمنتجات التي يتم إنتاجها من قبل الدول المتقدمة خاصة الشركات المتعددة الجنسيات، وهذا ديدن الرأسمالية منذ نشأتها ومنطق الغالب خاصة في ظل غياب قيم ومبادئ حضارية وأخلاقية تحكم منطق النظام العالمي الجديد؛ إضافة إلى الوضع السياسي والأمني الذي كانت تعيشه الجزائر آنذاك والذي ألقى بظلاله على مختلف المجالات دون استثناء، خاصة فيما يتعلق بغياب مناخ يشجع على استقطاب الاستثمارات المحلية والخارجية، فما يعرف بالعشرية السوداء لم تكن لها آثار سلبية على الوضع الأمني والاجتماعي فحسب، بل كانت لها آثار مدمرة على الاقتصاد القومي كذلك، فالفرد الجزائري لم يكن مؤمَّنًا على نفسه وعلى عائلته، فكثيرًا ما تم تصفية العمال جسديا في مختلف القطاعات، وتم غلق وحرق وتفجير الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، وتأثرت حرية وسلامة تنقل الأفراد ووسائل نقل البضائع والسلع والمنتجات.

2.4. خصخصة مؤسسات القطاع العام وأثرها على البطالة في مرحلة التعديل الهيكلي:

نتيجة الانكماش الذي عانت منه مختلف المؤسسات العمومية وضعف مردوديتها، لجأت الحكومة الجزائرية إلى إجراءات إعادة هيكلة هذه المؤسسات عبر مراحل مختلفة، حيث أدت هذه الإجراءات إلى إصلاحات في بعض المؤسسات وتصفية وحل وخصخصة بعضها الآخر، فخصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية جعلها تتحول في سياستها للبحث عن أكبر ربح ممكن عن طريق رفع درجة الكفاءة الاقتصادية، بعيدًا عن الاعتبارات الاجتماعية، وتشير الإحصائيات أن إجراءات حل المؤسسات الجزائرية شمل 815 مؤسسة منها 679 مؤسسة عمومية، نتج عنها تسريح ما قوامه 212.960 عامل[1]، يضاف إليهم العمال الذي غادروا مؤسساتهم بطريقة طوعية والذين بلغ عددهم 50.700، إضافة إلى إلغاء ما يقارب 213.300 منصب عمل شاغر، حيث تسارعت وتيرة تقليص عدد العمال بطريقة كبيرة، فقد ارتفعت بين سنتي 1997 و1998 بنسبة 43%، أما العمال الذي أجبروا على البطالة التقنية فقد بلغ عددهم حوالي 100.840 عامل[2]، أما فيما يخص خصخصة المؤسسات العمومية فقد بلغ عدد العاملين في المؤسسات المراد خصخصتها 50.000 عامل لم يتمكن إلا 20% فقط من العاملين من شراء أسهم فيها، والبقية تم الاستغناء عنهم، أي تم الاستغناء عن 40.000 عامل جراء إجراءات الخصخصة، كما نجد أن الأجراء الذين أحيلوا

[1] بن شهرة مدني، مرجع سابق، ص 218.
[2] نفس المرجع، ص 220.

على البطالة التقنية بين 1994 و1998 تجاوز عددهم 360.000 عامل[1]، إضافة إلى ما سبق عرفت هذه المرحلة ارتفاع حجم العمل في القطاع غير الرسمي بشكل ملحوظ، حيث ارتفع من 829.000 عامل سنة 1994 إلى 984.000 سنة 1996[2]، فقد كانت للإصلاحات الهيكلية آثار وخيمة على سياسة التشغيل وساهمت بشكل كبير في تفاقم مشكلة البطالة وبلوغها أقصى مستوى لها منذ الاستقلال.

فالهدف الأساسي من الخصخصة كان إعادة بعث المؤسسات العمومية والرفع من فعاليتها التنظيمية والاقتصادية، وتخفيف العبء على الخزينة العمومية، لكن الظروف والشروط التي تمت بها عملية التخلي عن ملكية هذه المؤسسات لصالح الملاك الخواص، والشبهات التي شابت هذه العملية بعد أن تم بيعها بالدينار الرمزي لصالح دائرة مغلقة من الأشخاص الذين تربطهم علاقات مختلفة مع صانعي القرار، وعدم تعيين خبراء يحددون القيمة الفعلية لهذه المؤسسات، إضافة إلى الأوضاع الأمنية والسياسية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك لم تهيء الظروف الملائمة لنجاح خصخصة الكثير من المؤسسات العمومية، بل أدت إلى نتائج عكسية بدت مظاهرها في تضخم أعداد العاطلين عن العمل نتيجة عملية التسريح التي عرفتها معظم المؤسسات التي تم خصصتها أو غلقها نهائيا.

5. مرحلة النمو الاقتصادي (2000-2014):

عرفت هذه المرحلة عودة الاستقرار السياسي والأمني وارتفاع غير مسبوق لأسعار النفط، حين بلغت أعلى مستوياتها في تاريخ الجزائر المستقلة، ونتيجة لذلك تم إعادة بعث الكثير من المخططات التنموية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني، وإنشاء العديد من الآليات والبرامج التشغيلية التي ساهمت في التخفيف من حدة البطالة وخلق الكثير من مناصب الشغل، وتبعًا لذلك فقد تراجعت معدلات البطالة بشكل مستمر خلال بداية الألفية الثالثة في عقدها الأول، ويمكن تقسيم هذه المرحلة لمجموعة من الفترات وفقًا للمخططات التنموية التي تم اعتمادها من قبل الحكومة الجزائرية.

1.5. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

هو مخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدأته الحكومة الجزائرية في أفريل 2001، مستغلة ارتفاع عائدات البترول لتعزيز الطلب الكلي وخلق مناصب الشغل، من خلال استثمار الأموال العامة في تقوية البنية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو برنامج إنفاق رأسمالي، خصص له مبلغ إجمالي بلغ 525 مليار دينار جزائري (حوالي 13% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2000)، ليرتفع غلافه الإجمالي بعد ذلك إلى 1216 مليار دينار جزائري[3]، هدف البرنامج إلى إعادة تنشيط الطلب من خلال دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، حيث سعى كميًا إلى خلق حوالي 850 ألف منصب

[1] نفس المرجع، ص 222،223.

[2] Zoudani Safia, *L'efficacité des réformes économiques sur l'emploi et le chômage en Algérie*, Revue Droit et Sciences Humaine, Volume 16, Numéro 33, Avril 2018, p 464.

[3] رزيق كمال وعقون عبد السلام، *مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2012*، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، جامعة البليدة 2، جوان 2017، ص 280.

شغل خلال الفترة 2001-2004 [1]، فالسياسة التي انتهجتها الدولة في مجال التشغيل ركزّت أساسًا على الاهتمام وإعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل التي أنشئت خصيصًا لتحسين وتنظيم سوق العمل وامتصاص البطالة[2]، فقد حاولت الدولة الجزائرية من خلال هذه السياسة تخفيف الأعباء الاجتماعية التي نجمت عن المرحلة السابقة نتيجة التعديلات الهيكلية التي مست الاقتصاد الوطني.

ونتج عن البرنامج تحسن مطرد على مستوى النمو الاقتصادي بالتزامن مع التحكم في التضخم، وتضاعف الناتج الداخلي الخام للبلاد، كما كان للبرنامج الأثر الواضح في التخفيف من حدة البطالة التي تراجع معدلها من 30% إلى 17%، بفضل ما تم فتحه من ورشات وإنعاش الاستثمار وسياسة تشجيع خلق مناصب الشغل[3]، فقد انخفض معدل البطالة بـ 6 نقاط خلال سنتين (2003-2004) وهذا بعد استحداث أكثر من720.000 منصب شغل جديد منها ما يقارب 230.000 منصب مؤقت[4]، فتحسن أسعار المحروقات في البورصة العالمية أثر بشكل إيجابي على تطور باقي المؤشرات الاقتصادية، مما يوحي بأن الظروف كانت مهيأة لنجاح البرنامج في بلوغ الأهداف المسطرة.

لكن حصيلة التشغيل خلال الفترة (2000-2004) أبرزت وجود حالات من عدم التوازن تمثلت في: (الفوارق بين فرص العمل الدائمة والفرص المؤقتة، المساهمة المتفاوتة لمختلف القطاعات في خلق هذه الفرص، تنوع النشاطات في بعض الولايات والمناطق والانعدام شبه الكلي في ولايات أخرى)[5]، وبالرغم من أهمية مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام، فإن قطاع الطاقة والمناجم مجتمعًا لا يساهم في التشغيل إلا في حدود 3% من مجمل الأيدي العاملة، وهذا راجع لكون القطاع يعتمد في الأساس على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، مما يجعل قدرته على استيعاب الأيدي العاملة محدودة[6]، فضعف نمو القطاع الاقتصادي والزراعي اللذان يمكن لهما خلق فرص عمل أكبر وامتصاص الوافدين الجدد لسوق الشغل، قد فوت على الجزائر خلق ديناميكية تشغيل أكثر توسعًا تتمكن من إنشاء عدد أكبر من مناصب الشغل الدائمة والمنتجة.

2.5. البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

هو برنامج تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي بغية دعم النمو الاقتصادي، رصد له مبلغ قدر بحوالي 4200 مليار دينار جزائري (ما يعادل حوالي 55 مليار دولار)، وأعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، وارتكز البرنامج على خمسة محاور

---

[1] صالحي نجية ومخناش فتيحة، *أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم*، المؤتمر الدولي الأول حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11 و12 مارس 2013، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.

[2] يحيات مليكة، مرجع سابق، ص 117.

[3] رزيق كمال وعقون عبد السلام، المرجع السابق، ص 280.

[4] زايد مراد وابن سالم محمد عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 155.

[5] يحيات مليكة، مرجع سابق، ص 120.

[6] قدي عبد المجيد، *الاقتصاد الجزئي والنفط فرص أم تهديدات*، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 7 و8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.

أساسية من أجل تحسين ظروف المعيشة وتنمية المنشآت القاعدية ودعم التنمية الاقتصادية، وفي مجال التشغيل هدف البرنامج إلى إنشاء مليوني منصب شغل وبعث 100.000 مؤسسة جديدة[1]، وهي محاور تصب كلها في تحسين مستوى معيشة الفرد الجزائري الذي عانى كثيرًا من تداعيات الأزمات الاقتصادية والأمنية والسياسية منذ 1986.

عرفت فترة تطبيق البرنامج انخفاضًا كبيرًا لمعدلات البطالة حيث انخفضت من 15,3% سنة 2005 إلى 10,2% سنة 2009، كما سجلت نسبتها استقرارًا خلال هذه الفترة في حدود 11%، وبلغ إجمالي مناصب الشغل المستحدثة طيلة فترة تطبيق هذا البرنامج 2.437.115 منصب عمل، أغلبها كان في إطار عقود ما قبل التشغيل وجهاز المساعدة على الإدماج المهني، والتي تعتبر في معظمها مناصب مؤقتة وظرفية، وقد كانت أغلب المناصب المستحدثة بالإضافة إلى الإدارة العمومية في قطاع البناء والأشغال العمومية بدرجة أولى ثم قطاع الخدمات بدرجة ثانية ، كما اتسم النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة بالانخفاض وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة نقص الطلب عالميًا بسبب الأزمة المالية في أواخر 2007، إضافة إلى أن معدلات النمو في القطاع الصناعي كانت دون المستوى[2]، وهو ما أثر على حجم التشغيل في القطاع الصناعي بصفة عامة وعلى نوعية عقود العمل التي كانت في أغلبها عقود مؤقتة.

ويرى الخبراء والمتخصصون أن النظرة الكينزية التي أعد وفقها برنامج وسياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي عاشته الجزائر في هذه المرحلة، بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي نتيجة المشاكل المالية والهيكلية التي كان يعاني منها، حيث أن تحفيز الطلب الكلي من خلال الإنفاق الحكومي لم يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار والنمو الاقتصادي بل أدى إلى زيادة حجم الواردات، كما أن التأثير المباشر لسياسة الإنعاش على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية وبالتالي فهو تأثير ظرفي وغير مستدام[3]، ويعتمد بالأساس على الريع البترولي وارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية، ولم يخلق اقتصاد متنوع بشأنه تحصين البلاد من شبح تقلبات أسعاره.

3.5. برنامج التنمية الخماسي لمواصلة دعم النمو (2010-2014):

تم اعتماد البرنامج كمرحلة مكملة لبرنامج دعم النمو، استهدف جزئيتين أساسيتين أولهما استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بالأخص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج (130 مليار دولار)، وثانيهما إطلاق مشاريع جديدة بتمويل بلغ 11.534 مليار دج (156 مليار دولار)؛ والملاحظ أنه رغم تحسن أغلب مؤشرات الاقتصاد خلال هذه الفترة لم تشهد معدلات البطالة أي تغير حيث حافظت على استقرارها النسبي في حدود 10% [4]؛ وقد اتخذت أهداف

---

[1] رزيق كمال وعقون عبد السلام، المرجع السابق، ص 282،281.

[2] مسعودي زكرياء، *سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001*، المؤتمر الدولي الأول حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11و 12 مارس 2013، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.

[3] بوفليح نبيل، *دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010*، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2012، ص 265،264.

[4] كبير مولود، مرجع سابق، ص 183،182.

البرنامج طابعًا استراتيجيًا تمس مختلف القطاعات التي لها علاقة بتحسين مستوى معيشة الفرد الجزائري، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث مست أهداف البرنامج قطاع التشغيل بشكل مباشر أو غير مباشر.

وبشكل خاص تم تخصيص حوالي 350 مليار دينار جزائري لمحور مكافحة البطالة، منها 150 مليار دينار لدعم إدماج حاملي الشهادات، و80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، و130 مليار موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت[1]؛ وقد كان لهذا البرنامج الأثر الإيجابي على مستوى التشغيل، من خلال مساهمته في الحفاظ على معدل البطالة عند مستويات منخفضة نسبيا (رغم أنها تزيد عن المعدل العالمي)، في ظل الارتفاع المتزايد للإنفاق العمومي الذي رافقته زيادة تناسبية في حجم العمالة، حيث انخفضت نسبة البطالة من 10,2% سنة 2009 إلى 9,8% سنة 2013، لتعاود الارتفاع بشكل طفيف من جديد بداية من 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع عمليات التوظيف في القطاع العمومي، وبلغ حجم مناصب العمل التي قامت الدولة بتوفيرها خلال هذه الفترة حوالي مليون منصب شغل، وهذا ما يمثل ثلث تقديرات البرنامج في مجال التشغيل والذي قدر بحوالي 3 ملايين منصب شغل في نهاية 2014[2]، وحتى هذه المناصب المستحدثة في أغلبها مناصب مؤقتة وتدخل ضمن مفهوم العمل الهش الذي يتنافى مع مفهوم العمل اللائق الذي تدعو إليه الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية.

كما تميزت المرحلة بتفاقم مشكلة بطالة حاملي الشهادات، فالتعليم أو الشهادة الجامعية في الجزائر لم تعد ضمانًا للحصول على عمل لائق وقار، حيث ظل معدل البطالة بين حاملي الشهادات يرتفع سنة بعد أخرى، إلى أن بلغ 22,8% سنة 2008، ويرجع الارتفاع المستمر إلى تشبع سوق العمل بالعدد الكبير من الشباب خريجي الجامعات والمعاهد، إلى جانب نوعية التعليم الذي تلقته هذه القوى البشرية وعدم ملاءمته لمتطلبات سوق العمل، حيث انتقل عدد حاملي الشهادات الجامعية الذين دخلوا سوق العمل من 80.000 حامل شهادة جامعية سنة 1996 إلى ما يقارب 100.000 سنة 1998، ثم إلى أكثر 120.000 مع بداية الألفية الثالثة[3]، ليصل إلى عتبة 300.000 في السنوات الأخيرة، وهو الرقم الذي يبقى مرشحًا للارتفاع أكثر في ظل المعطيات الديموغرافية وزيادة الطلب على التعليم العالي في الوقت الراهن.

فخلال هذه المرحلة (مرحلة النمو الاقتصادي) والبرامج والمخططات التنموية التي تم تطبيقها والتي عرفت ضخ موارد مالية ضخمة، ساهمت في إنعاش الاقتصاد الجزائري ودعم الكثير من القطاعات الاقتصادية، مما خلق الكثير من مناصب الشغل التي بدورها ساهمت في تخفيف معدل البطالة من الناحية الكمية، لكن الملاحظ أنه رغم تبني اقتصاد السوق والتصريح بذلك في الخطابات الرسمية وفي المخططات الحكومية، إلا أن الممارسات الرسمية ممثلة في السياسات الحكومية، والممارسات غير الرسمية ممثلة في سلوك

[1] شريط عابد وبن الحاج جلول ياسين، *أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية-البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا-*، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 6، العدد 1، ديسمبر 2015، ص 99.

[2] شريط عابد وبن الحاج جلول ياسين، المرجع السابق، ص 103،104.

[3] العقبي الأزهر وبلعربي أسماء، *واقع بطالة الجامعيين وفرص إدماجهم مهنيا خلال الفترة 2008-2012*، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 16، سبتمبر 2014، ص 133،134.

وتصورات أفراد المجتمع بقيت ممارسات اشتراكية بعيدة كل البعد عن اقتصاد السوق، وبقي الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي رهين تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يجعل السياسات الحكومية وفي مقدمتها سياسة التشغيل رهينة أيضا لحسابات خارجية لا يمكن التحكم فيها.

6. مرحلة تجدد الأزمة الاقتصادية (ما بعد سنة 2014):

عرفت بداية المرحلة تطبيق المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2014-2019)، والذي خصص له مبلغ 21.000 مليار دج، بهدف مواصلة البرامج الاستثمارية السابقة الضرورية لتطوير اقتصاد وطني تنافسي ناشئ ومتنوع؛ على مستوى التشغيل هدف المخطط إلى مواصلة محاربة البطالة والاستبدال التدريجي للوظائف المؤقتة بالوظائف الدائمة، وإلى خفض نسبة البطالة لدى الشباب وحاملي الشهادات[1]، لكن في الواقع ومع نهاية سنة 2014 ومطلع سنة 2015 عانت أسعار النفط في الأسواق العالمية من انهيار حاد شبيه بالانهيار الذي حدث سنة 1986، ومع استمرار الجزائر في اعتمادها على الريع البترولي كمصدر شبه وحيد لعائدات الخزينة العمومية، فإن مصيرها دائما ما يبقى مرهونًا لتقلبات الأسعار في البورصة العالمية، ونتيجة لذلك دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية كانت لها تداعياتها على كافة النواحي الأخرى، أجبرت الحكومة على اعتماد سياسة ترشيد النفقات، فزمن البحبوحة المالية الذي امتد طيلة أكثر من عشرية من الزمن بلغت فيه أسعار النفط أعلى مستوياتها، واستفادت فيه الخزينة العمومية من فائض هائل من العملة الصعبة والمدخرات المالية، كان يتم خلالها استغلال هذه العائدات في شراء السلم الاجتماعي، ولم يتم استغلالها الاستغلال الأمثل في الإقلاع الاقتصادي وبناء اقتصاد قوي ومتنوع بعيدا عن المحروقات، إضافة إلى الفساد الكبير الذي أثقل وأرهل كل القطاعات دون استثناء.

في مجال التشغيل أثّرت الأزمة الاقتصادية بشكل كبير على سوق الشغل وعروض العمل، فالمناصب التي كانت تتكفل الدولة بإنشائها ولو على حساب النجاعة الاقتصادية، تأثرت هي الأخرى بتراجع أسعار النفط، وتراجعت بذلك المناصب المستحدثة خلال هذه المرحلة سنة بعد أخرى، مع استمرار توافد الداخلين الجدد لسوق الشغل واتساع حجم الفئة النشيطة، خاصة من فئة خريجي الجامعات ومراكز ومعاهد التكوين المهني، فالإنفاق الحكومي وتحسين مستوى المعيشة قد أدى إلى ارتفاع النمو الديموغرافي، ومجانية وديموقراطية التعليم ساهمت في ارتفاع حجم الطلب على التعليم، وبذلك ارتفع عدد الجامعات والمعاهد والخريجين بشكل كمي على حساب الجودة والنوعية، وارتفع حجم الفئة النشيطة من السكان بشكل مطرد، مع وجود خلل وظيفي بين كفاءة ومهارة الخريجين ومتطلبات سوق الشغل، مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة خاصة بطالة الخريجين مقارنة ببطالة الفئات الأخرى، مع تخلي الدولة عن سياستها في توظيف الخريجين.

وهو ما يعطل فئة هامة من المجتمع كان من المفروض استغلالها أحسن استغلال في عملية التنمية، فكما هو متفق عليه يعتبر العنصر البشري الطرف الأهم في معادلة التنمية، فتعطل هذه الفئة لا يؤثر على الفرد العاطل فقط بل يمتد تأثيره إلى المجتمع بمختلف أنساقه وعلى الاقتصاد القومي الذي قوام نجاحه العنصر البشري، فالمعدل العالمي للبطالة في تراجع مستمر لكن ينقلب

[1]Boulahrik Mohaned, *Chômage et population active en Algérie à l'horizon 2030*, Revue Etude d'économie et commerce et finance, Volume 8, Numéro 1, Décembre 2019, p 621.

الوضع في الجزائر، ويعود ذلك إلى تراجع دور الدولة في التوظيف نتيجة تأثرها بتراجع أسعار النفط، فلا يمكن الحديث عن محاربة البطالة وعن سياسة تشغيل نشطة في ظل اقتصاد ريعي تغيب فيه الاستثمارات المحلية والأجنبية القادرة على خلق مناصب عمل منتجة ولائقة؛ كما تميزت المرحلة باستمرار تغير شكل البطالة من البطالة الأمية التي كانت عليها خلال فترة ما قبل 1986 إلى بطالة المتعلمين وحاملي الشهادات في المراحل التي بعدها، لتصل خلال هذه المرحلة إلى بطالة حاملي الشهادات العليا (الدكتوراه والماجستير)، وهو ما يؤكد حجم الخلل الوظيفي القائم بين كل من السياسة الاقتصادية وسياسة التكوين والتعليم في الجزائر، فلم تعد بذلك الشهادة الجامعية بمثابة الواقي من البطالة كما كان عليه الأمر في السابق.

7. خاتمة:

تعد البطالة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي شوهت صورة الاقتصاد الجزائري، وأرقت القائمين على صياغة وتطبيق ومتابعة سياسة التشغيل منذ الاستقلال، حيث عرفت البطالة تطورات وتغيرات في نسبها وبنيتها وأشكالها بتطور السياسة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وبتطور السياسة والآليات المتبعة في معالجتها والحد منها، وقد مرت في ذلك بالعديد من المراحل والمحطات التي كان لكل منها خصائص ومميزات تميزها عن غيرها، بداية بالبطالة الأمية التي مست الفئات الغير المتعلمة من أفراد الجزائري منذ السنوات الأولى بعد الاستقلال إلى غاية منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وصولاً إلى بطالة المتعلمين وحاملي الشهادات التي أصبحت تمس خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين، حيث لم تعد الشهادة الجامعية تحصن حاملها من شبح البطالة، ومن خلال عرض المراحل المختلفة التي مر بها كل من البطالة والتشغيل في المجتمع الجزائري، توصل البحث إلى أهم النتائج التالية:

– تميزت مرحلة التخطيط المركزي (1966-1979) بتطبيق العديد من المخططات التنموية التي ساهمت في تقليل نسب البطالة من الناحية الكمية، حيث تم خلق الكثير من مناصب الشغل بدرجة أكبر في القطاع العام خصوصا في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة، لكن تميزت بتكلفتها العالية وتوظيفها للعاملين بأعداد تزيد عن الحاجة الفعلية للمؤسسات، مما خلق ما يعرف بالبطالة المقنعة إضافة إلى البطالة الموسمية والتقنية التي عانت منها مختلف شرائح المجتمع في بداية المرحلة، وبالأخص سكان المناطق الريفية واليد العاملة التي تعاني من ضعف التعليم والتأهيل؛

– عرفت مرحلة التحول الإداري للإصلاحات (1980-1999) تواصل الاعتماد على عائدات الريع البترولي في الإنفاق على خلق مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة، لكنها تأثرت بشكل كبير بأزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986، مما أجبر الدولة على مراجعة سياستها في تعيين العاطلين، الأمر الذي كان له الأثر البالغ على تراجع عروض العمل وارتفاع معدلات البطالة، وبروز ظاهرة بطالة المتعلمين وحاملي الشهادات في المجتمع الجزائري؛

– تأثرت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق (1990-1999) بتداعيات الأزمة الاقتصادية والأمنية، وعرفت ارتفاع حجم المديونية وتطبيق برامج الإصلاحات والتعديلات الهيكلية، التي كانت لها فاتورة ثقيلة على المستوى الاجتماعي بعد تراجع عروض العمل في الأجهزة الحكومية، وخصخصة وغلق الكثير من المؤسسات العمومية وتسريح ما يقارب 510.000

عامل نتيجة لذلك، مما رفع معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها في تاريخ الجزائر المستقلة، كما عرفت المرحلة بروز البطالة التقنية واستمرار ارتفاع معدل بطالة حاملي الشهادات؛

– تميزت مرحلة النمو الاقتصادي (2000–2014) بإعادة بعث المخططات التنموية وبرامج الإنعاش الاقتصادي، التي تزامنت مع ارتفاع غير مسبوق لأسعار المحروقات، حيث تم بعث الكثير من الاستثمارات والمشاريع التنموية وإنشاء العديد من برامج وآليات التشغيل، التي ساهمت في خلق الكثير من مناصب الشغل وخفض معدلات البطالة بشكل ملحوظ، لكن أغلبها كانت وفق عقود محددة المدة وبدرجة أكبر في قطاعات (البناء والأشغال العمومية، الإدارة العمومية، الخدمات)؛ وبلغت نسبة بطالة حاملي الشهادات خلال هذه المرحلة أعلى مستوياتها، متأثرة بارتفاع عدد خريجي الجامعات والمعاهد وعدم توافق مؤهلاتهم مع متطلبات سوق الشغل؛

– تأثرت مرحلة تجدد الأزمة (ما بعد 2014) بتراجع أسعار النفط وتطبيق سياسة ترشيد النفقات، حيث تراجعت ديناميكية التشغيل بشكل ملحوظ بعد التراجع الكبير لعروض العمل وتخلي الدولة عن تعيين العاطلين وفق برامج التشغيل التي تم استحداثها، كما برزت خلال هذه الفترة بطالة حاملي الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه)، وهو ما يؤكد حجم الخلل القائم في سياسات التعليم والتشغيل والسياسة الاقتصادية في الجزائر؛

– بشكل عام كان لسياسة الدولة في محاربة البطالة وفق رؤية اجتماعية الذي مرده إلى الفكر الاشتراكي، والإصلاحات والتعديلات الهيكلية التي مست الاقتصاد الجزائري بغية التحول إلى الاقتصاد الحر، الأثر البالغ في تشكل وتطور البطالة على النحو الذي هي عليه في الوقت الراهن، والاعتماد على الريع البترولي في الإنفاق على التشغيل دائمًا ما كان يتأثر بعوامل لا يمكن التحكم فيها، حيث تبقى معدلات البطالة والتشغيل دائمًا رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

8. قائمة المراجع:

أ– المراجع باللغة العربية:

- **المؤلفات:**

1– بن شهرة مدني، *الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)*، دار الحامد للنشر والتوزيع، (عمان، الأردن: دط، 2009).

2– بوخلوف محمد، *اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية*، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر: دط، 1984).

3–السويدي محمد، *مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر*، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر: دط، 1990).

- **المقالات:**

4– بلقاسمي سمية، *دراسة تحليلية للبطالة في الجزائر (تطورها وأهم السياسات المتبعة لمكافحتها)*، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 4، العدد 6، جامعة سكيكدة، ديسمبر 2016، ص 184 .

5-بوفليح نبيل، *دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010*، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 6، العدد 2، جامعة بسكرة، ديسمبر 2012، ص ص 243-266.

6- حمادي خديجة، *البطالة في الجزائر ومحاولة تقييم سياسات علاجها: دراسة قياسية للفترة 1970-2010*، مجلة معارف، السنة التاسعة، العدد 17، جامعة البويرة، ديسمبر 2014، ص ص 301-318.

7- داود فتيحة والمبارك محمد، *تدقيق الفعالية لسياسة التشغيل في الجزار للفترة 2000-2014*، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإدماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 12، العدد 13، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، جوان 2017، ص ص 43-88.

8-رزيق كمال وعقون عبد السلام، *مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2012*، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، جامعة البليدة 2، جوان 2017، ص ص 276-290.

9- رواب عمار وغربي صباح، *التكوين المهني والتشغيل في الجزائر*، مجلة الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 1، جامعة الشلف، جانفي 2011، ص ص66-73.

10- زايد مراد وابن سالم محمد عبد الرؤوف، *دور مؤسسات سوق العمل في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر*، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 10، العدد 1، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، جوان 2013، ص ص 95-124.

11-زرواتي رشيد وعوارم مهدي، *القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر: التطور والطموح فالتحديات*، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 6، العدد 22، جامعة بسكرة، مارس 2017، ص ص 101-127.

12- شريط عابد وبن الحاج جلول ياسين، *أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية-البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا-*، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 6، العدد 1، جامعة البليدة 2، ديسمبر 2015، ص ص 93-108.

13- العقبي الأزهر وبلعربي أسماء، *واقع بطالة الجامعيين وفرص إدماجهم مهنيا خلال الفترة 2008-2012*، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 16، جامعة ورقلة، سبتمبر 2014، ص ص 131-140.

14- كبير مولود، *دور البرامج التنموية في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1975-2001*، مجلة العلوم السياسية والإدارية، المجلد 3، العدد 1، جامعة الجلفة، جوان 2014، ص ص 173-191.

15-يحيات مليكة، *سياسة التشغيل الملائمة في الجزائر للتغلب على البطالة المتعلمة في ظل التحديات الإقليمية والعالمية الراهنة*، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 9، العدد 2، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2005، ص ص 95-124.

- **المداخلات:**

16-صالحي نجية ومخناش فتيحة، *أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم*، المؤتمر الدولي الأول حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11 و12 مارس 2013، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر .

17-عبد الغني كحلة، *نحو مشروع مواءمة بين عرض حاملي الشهادات الجامعية وطلب سوق التشغيل في الجزائر-دراسة حالة خريجي جامعة المدية-*، الملتقى الدولي "الجامعة والتشغيل الاستشراف، الرهانات والمحك، ديسمبر 2013، جامعة عبد الرحمن فارس بالمدية، الجزائر.

18-قدي عبد المجيد، *الاقتصاد الجزئي والنفط فرص أم تهديدات*، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 7 و8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.

19- مسعودي زكرياء، *سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001*، المؤتمر الدولي الأول حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11 و12 مارس 2013، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.

20-تقارير الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S).

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

- **Livres** :

21- SafirNadji, *Essais d'analyse sociologique (Emploi, Industrialisation et Développement)*, Entreprise Nationale des Arts Graphiques, (Alger : Tome 2, 1985).

- **Articles** :

22- BoulahrikMohaned, *Chômage et population active en Algérie à l'horizon 2030*, Revue Etude d'économie et commerce et finance, Volume 8, Numéro 1, Université Alger 3, Décembre 2019, pp 611-646.

23-Bouzid Abdelmadjid, *Emploi et Chômage en Algérie (1967-1983)*, Revue Cahiers du CREAD, Volume 0, Numéro 2,Centre de recherche en Economie Appliquée pour le développement, Algérie, Juin 1984, pp 57-76.

24-ZoudaniSafia, *L'efficacité des réformes économiques sur l'emploi et le chômage en Algérie,* Revue Droit et Sciences Humaine, Volume 16, Numéro 33,Université Djelfa, Avril 2018, pp 461-469.